

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من فنلندا

١ - تلتزم فنلندا التزاما قويا بعدم انتشار الأسلحة النووية، وبالسعي إلى نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفنلندا تدعم بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في ضمان السلم والأمن الدوليين. وزيادة عدد البلدان التي تستخدم الطاقة النووية أمر يؤكد أهمية المعاهدة.

٢ - وتعتبر فنلندا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا لاحتواء انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. وقد وقعت فنلندا على المعاهدة في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها وأكملت عملية التصديق عليها في عام ١٩٩٩. وتوجد في الأراضي الفنلندية محطة أولية للرصد الاهتزازي ومعمل للنويدات المشعة، بوصفهما جزءا من نظام الرصد الدولي. وفنلندا متمسكة تمسكا تاما بالتزاماتها بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولا تدخر جهدا في التشجيع على بدء إنفاذها في أقرب موعد ممكن. وشاركت فنلندا بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية ومجموعات العمل الفرعية التابعة لها، وكذلك في أعمال "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية". وواصلت فنلندا جهودها في مجال بناء القدرات. حيث وزعت البرمجيات الفنلندية مجانا، ويجري استخدامها حاليا في العديد من مراكز البيانات الوطنية والمختبرات المنشأة في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مختلف أنحاء العالم.

٣ - وفنلندا عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦، وتدعو إلى البدء فورا ودون شروط مسبقة في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.



٤ - ويشكل نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعامة أساسية من دعامات نظام عدم الانتشار النووي. وتعتبر فنلندا أن اتفاق الضمانات الشاملة يمثل، مع البروتوكول الإضافي، معيار التحقق عملاً بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المعاهدة. وتدعو فنلندا جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول الإضافي إلى أن تبادر إلى التوقيع والتصديق عليه دون إبطاء. وقد أبرمت فنلندا اتفاقاً للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت وصدقت على البروتوكول الإضافي الذي دخل حيز النفاذ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وذلك بالتزامن مع باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتطبق الضمانات المتكاملة في فنلندا منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كما أصبحت نهج الضمانات المحددة جاهزة للتنفيذ. وبدأت فنلندا في تنفيذ الضمانات المتعلقة بالتخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك.

٥ - وفنلندا عضو في جميع الأنظمة المعنية بالرقابة على الصادرات، مثل مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وتدعم العمل على تعزيز المبادئ التوجيهية والتفاهات المتعلقة بكل منهما على التوالي.

٦ - وتؤيد فنلندا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتلتزم بتنفيذه على نحو فعال. وفي هذا الصدد، تنفذ فنلندا على الصعيد الوطني لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة ٢٠٠٩/٤٢٨ المتعلقة بالرقابة على الصادرات. وهي تغطي أيضاً الرقابة على المرور العابر، والشحن العابر، والسمسرة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما عززت فنلندا التنسيق بين السلطات الوطنية ورفعت مستوى التوعية في أوساط سلطات الدولة والجمهور بشأن مخاطر الانتشار النووي وبشأن القرار. وقدمت فنلندا المساعدة إلى دول أخرى، على سبيل المثال من خلال المساهمات في برنامج الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية ومن خلال تقديم تبرعات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧ - وترحب فنلندا بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

٨ - وستبذل فنلندا أقصى ما بوسعها لتحقيق نتائج ملموسة ومتوازنة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٩ - وتؤكد فنلندا مجدداً التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وبهدفها النهائي الرامي إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية. وتعميم المعاهدة على النطاق العالمي والتقييد التام بأحكامها أمران في غاية الأهمية.